

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٤/رجب/١٤١٥ هجرية الموافق ٢٧/١٢/١٩٩٤ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٨)

- جدول الاعمال -

الصفحة

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد عوده القرعان .

و - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد نذير رشيد .

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد احمد سعود العداون .

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد سامي مثقال الفايز .

٣ - انتخاب النائب الثاني لرئيس مجلس الاعيان عملاً بأحكام المادة (٦) فقرة (أ) من النظام الداخلي لمجلس الأعيان . ٤

٤ - تلاوة الكتب الواردة :- ٥

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٦٦٣) تاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٤، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، مع بعض التعديل عليه .

(احيل الى اللجنة المالية) .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ٢٧/١٢/١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الثامنة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة **(دولة الاستاذ احمد اللوزي)** وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (حكم خير) .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

١ - دولة السيد زيد الرفاعي .

٢ - دولة السيد مضر بدران .

٣ - معالي السيد احمد الطراونه .

٤ - معالي الدكتور كامل ابو جابر .

٥ - سماحة الشيخ عبد العزيز الخياط .

٦ - سعادة السيد محمد عوده القرعان .

٧ - سعادة السيد نذير رشيد .

٨ - سعادة السيد احمد سعود العدوان .

٩ - سعادة الدكتور غيث شبيلات .

١٠ - سعادة السيد سامي مثقال الفايز .

وحضر من الحكومة :

١ - دولة الدكتور عبدالسلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ - سماحة الشيخ عبدالباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٤ - معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

٥ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان: وزير السياحة والآثار .

٦ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .



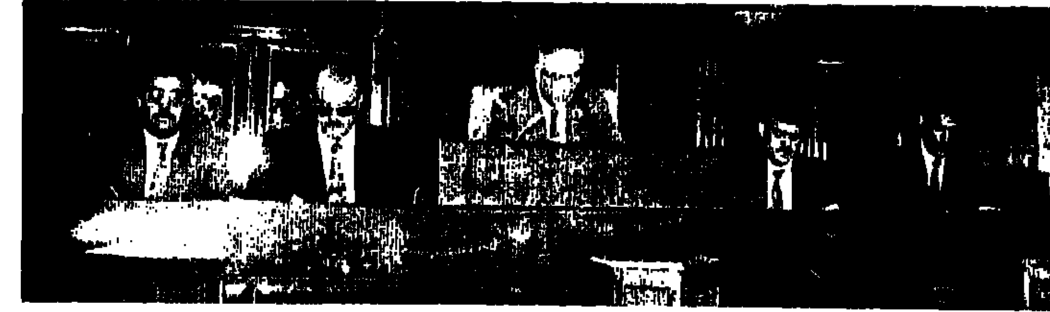
دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة / جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة ؟



الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ – الاجازات والاعتذارات .

أ – طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد زيد الرفاعي المحترم .

ب – طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد احمد الطراونـة المحترم .

جـ – طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد عوده القرعان المحترم .

د – طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد نذير رشيد المحترم .

هـ – طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد احمد سعود العدوان المحترم .

و – طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد سامي مثقال الفايز المحترم .

ز – طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد مضر بدران المحترم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعضاء ؟ . الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣ – انتخاب النائب الثاني لرئيس مجلس الاعيان عملاً بأحكام المادة (٦) فقرة (أ) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد العقايلة .



السيد احمد العقايلة : شكراً دولة الرئيس اقترح أن يكون معالي السيد احمد الطراونة النائب الثاني لرئيس مجلس الاعيان .

دولة رئيس المجلس : الشيخ صيتان الماضي .

الشيخ صيتان الماضي : اثني على اقتراح معالي الاخ .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريـم على إختيار معالي الأستاذ احمد الطراونة ؟ شكراً لكم جميعاً. الشيخ صيتان .



الشيخ صيتان الماضي : اقترح اضافة معالي السيد قسيم عبيدات لعضوية لجنة الشؤون الخارجية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اختيار الدكتور قسيم عبيدات عضواً في لجنة الشؤون الخارجية ؟ شكراً لكم .

السيد الامين العام :

٤ – تلاوة الكتب الواردة :–

أ – كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٦٦٣) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على : مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، مع بعض التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق /٣٦٦٣/٢٦

التاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦

الموافق :

دولة رئيس مجلس الأعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة أيام السبت ١٩٩٤/١٢/٢٤ ، الأحد ١٩٩٤/١٢/٢٥ ، الاثنين ١٩٩٤/١٢/٢٦، الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات المرفقة .

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور ونسختين من قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، والتوصيات الواردة فيه للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م . سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة مشروع القانون الى اللجنة المالية ؟ شكراً لكم وهنا لا بد من التنبيه رجاء خاص للجنة المالية أن تباشر عملها في دراسة مشروع قانون الموازنة وهذا الامر يقتضي خطوتين اليوم ، الخطوة الاولى ان تجتمع اللجنة بعد انتهاء هذه الجلسة لتضع خطة عملها وأن تبدأ عملها بعد الظهر في الساعة الرابعة لأهمية الوقت في موضوع مشروع الموازنة التي يجب أن تصدر في مطلع العام القادم القريب وكل عام وانتم بخير .

« هذا هو نص مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٥ قانون الموازنة العامة كما أحاله المجلس الى اللجنة المالية » .

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٥

قانون الموازنة العامة

كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ .

المادة ٢- تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للأثنى عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بما يلي:-

أ - الايرادات (١ر٦٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار .

ب- النفقات (١ر٦٧٤ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار .

جـ- العجز (٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار .

المادة ٣- تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

المادة ٤- أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي لخصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب- تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .

المادة ٥- أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج - اذا أنيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته .

ز - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦- أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير

الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون .

المادة ٨- أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة اخرى او بالعكس .
كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .

د - مع مراعاة أحكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر أو من مادة الى مادة اخرى أو من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع .

هـ - يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ، ب، ج، د) .

المادة ٩- بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الأمة وفقاً لما يلي :-

أ - لرئيس مجلس الأعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة ومجلس الأعيان .

ب- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .

المادة ١٠-أ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) أجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١١- يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الأنظمة الخاصة .

المادة ١٢- تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

م . سعد هايل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣ م / ٩٥
التاريخ ١٤١٥/٧/١١
الموافق ١٩٩٤/١٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم .

الموضوع : مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥

ارجو ان ابين لمعاليكم بأن الفقرة (أ) من المادة (٩) الواردة في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ الذي تم ارساله لمعاليكم قد تم تعديلها من قبل مجلس الوزراء وفقا لما يلي :-

أ - لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة ومجلس الاعيان .

ارجو ان يؤخذ ذلك التعديل بعين الاعتبار عند مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة : الى دولة رئيس مجلس الاعيان .

هكذا في الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٤)

قرار اللجنة المالية لمجلس النواب حول

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومسائية ابتداءا من تاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ ولغاية ١٩٩٤/١٢/٢٠ برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة المهندس سمير حباشنه واعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

المهندس سمير قعوار ، الدكتور صالح ارشيدات ، الدكتور هاشم الدباس ، المهندس منصور بن طريف ، سميح الفرح ، المهندس عبد موسى النهار ، محمد داودية ، الدكتور نادر ابو الشعر ، ذيب أنيس ، محمد الحيطي ، الدكتور محمد عويضة ، علي الشطي ، ضيف الله المومني ، منير صوبر ، الدكتور عبدالحافظ الشخانبة .

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة معالي رئيس مجلس النواب **المهندس سعد هايل السرور** كما حضر اجتماعات اللجنة **سعادة الدكتور كمال الشاعر** مقرر اللجنة المالية لمجلس الاعيان .

وحضر جميع هذه الاجتماعات معالي وزير المالية **السيد سامي قموه** وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة **السيد عبد الرحمن العجلوني** وكبار موظفي وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

كما حضر جانبا من اجتماعات اللجنة السادة النواب : **الدكتور عبد الرزاق طبيشات ، الدكتور عبدالله النسور ، الدكتور عوض خليفات ، الدكتور عبدالله العكايلة ، الدكتور محمد عضوب الزبن ، عبد الكريم الكباريتي ، الدكتور احمد القضاه ، أنور الحديد ، عبدالكريم الدغمي، حاتم الغزاوي ، مصطفى شنيكات ، خالد عبدالنبي ، مفلح الرحيمي ، جمال الصرايرة ، أحمد الكساسبة ، توجان فيصل ، ابراهيم شحدة ، حماد ابو جاموس ، الدكتور محمد الحاج ، فواز الزعبي، خليل حدادين ، عبد المجيد الاقطش ، عبدالعزيز جبر .**

وبتاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ اجتمعت اللجنة المالية مع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي

في لقاء خصص لموضوع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ واجتمعت اللجنة من دولته الى شرح مطول ومستفيض لأهم الملامح الرئيسة التي تضمنها مشروع قانون الموازنة في ظل الظروف الحالية .

كما اجتمعت اللجنة مع اصحاب المعالي السادة :

المهندس صالح ارشيدات / وزير المياه والري
الدكتور هاشم الدباس / وزير البريد والاتصالات
الدكتور هشام الخطيب / وزير التخطيط
الدكتور ريما خلف / وزير الصناعة والتجارة
المهندس منصور بن طريف / وزير الزراعة
الدكتور عبدالرزاق النسور / وزير الاشغال العامة والاسكان
الدكتور محمد الصقور / وزير التنمية الاجتماعية
السيد طلال سطعان الحسن / وزير الدولة للشؤون الخارجية

وأصحاب العطوفة السادة :

مدير عام دائرة الاحصاءات العامة
امين عام وزارة التخطيط
مدير عام مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية
مدير عام دائرة الجمارك
مدير عام دائرة ضريبة الدخل
مدير عام سوق عمان المالي
مدير عام دائرة تشجيع الاستثمار
مدير عام مؤسسة المناطق الحرة

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

يسر اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ان تتقدم لكم بقرارها حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٥ ، وحول خطاب الموازنة العامة الذي تقدمت به الحكومة حيث تمت مناقشة المشروع بالاضافة الى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية والسياسات الاخرى في المملكة .

ان دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هي الفرصة السنوية المناسبة لاجراء التدقيق والمراجعة للسياسات الحكومية المختلفة والتأكد من انسجامها مع تطلعات القيادة الهاشمية الحكيمة ومواكبة التطورات الدولية والاقليمية وتوجهات المجلس الكريم بما يحقق بناء أردن المستقبل القادر على مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات ومعالجة المشكلات الحقيقية والاختلالات الهيكلية بكل جرأة ومسؤولية ومصداقية .

هذا وقد اسفرت مناقشات اللجنة عن جملة من القضايا والمواضيع نرى عرضها على مجلسكم الكريم على النحو التالي :-

اولا : برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني

استمرت الحكومة في تبني تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي بهدف زيادة الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات وتكثيف الجهود لتخفيض حجم المديونية الخارجية واعبائها والسعي لمعالجة الفجوة التمويلية الخارجية وبناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني بما يضمن استمرار تحقيق معدلات نمو مرضية في الاقتصاد الوطني ، وان يتم التعامل مع هذا البرنامج وفق مصالحنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : الناتج المحلي الاجمالي

جاء في خطاب الموازنة العامة ان معدل النمو الطبيعي الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ سوف لا يقل عن ٦٪ . والامل ان يتجاوز نمو الناتج المحلي هذه النسبة من خلال الانتعاش المتوقع في قطاعات السياحة والنقل والزراعة (والذي بلغ نموه في عام ١٩٩٤ ١٪ فقط) والانشاءات وخصوصا في ضوء المستجدات الاخيرة على الساحة الاردنية والتي من ابرزها توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية .

ثالثا : المديونيـــة

على الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة في اعادة جدولة المديونية وتخفيف اعبائها الا ان خدمة الدين العام الخارجي ما زالت كبيرة بمختلف المقاييس ، اذ ستبلغ خدمة الدين العام الخارجي لعام ١٩٩٥ (الاقساط والفوائد) (٧ر٤٣٠) مليون دينار تشكل ما نسبته (١ر٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر .

ان اللجنة المالية اذ تبارك جهود الحكومة في سعيها المتواصل نحو تخفيف حجم المديونية من خلال الشطب او تحويلها الى منح ومساعدات وقروض ميسرة ، الا انها تطالب بالمزيد من الاتصالات

مع الدول والمؤسسات التي وعدت بتقديم العون والمساعدة للاردن في هذه المرحلة الانتقالية وبما يعمل على تخفيف اعباء هذه المديونية .

كما تثمن اللجنة التزام الحكومة بعدم اللجوء الى الاقتراض الداخلي الامر الذي يساهم في توفير التمويل الاضافي لاستثمارات القطاع الخاص .

ومما يجدر ذكره هنا ان اعادة جدولة المبالغ المستحقة الدفع خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ تساهم في معالجة الفجوة التمويلية الخارجية وتتيح الفرصة للاقتصاد الوطني للاستفادة من هذه الفترة بالعمل على تنمية احتياطياته من العملات الاجنبية والاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتنميتها لتمكين هذا الاقتصاد من مواجهة الاعباء التي تترتب عليه بعد تلك الفترة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان اللجنة المالية اذ تتفق والجهود الحكومية المبذولة لضبط الانفاق العام والاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات إلا انها ترى ان احكام الرقابة المالية وتقوية وسائلها وتحصيل حقوق الخزينة والمحافظة على المال العام ، ما زالت تحتاج الى المزيد من الاجراءات التي تؤدي الى التطوير والتحديث وصون المال العام وتوجيهه للانفاق الصحيح والسليم .

وكما هو معروف فان الاقتصاد الاردني لا زال يعاني من مصاعب هيكلية واعباء متزايدة تفرضها المرحلة المقبلة وترى اللجنة ان حلها لا يكون من خلال المزيد من السياسات التقشفية وتحديد السقوف الائتمانية وانما من خلال ايجاد البيئة الاستثمارية المناسبة والتي لا يمكن ان تتحقق الا من خلال الاستقرار الشامل بكافة الواعه السياسية والتشريعية والمالية والنقدية والادارية .

وعلى الرغم من الدراسة المستفيضة لكافة الوثائق والبيانات والخطط المقدمة من الحكومة الا ان اللجنة ترى ان الغموض لا زال يكتنف التوجهات الحكومية في موضوع الرزم الاصلاحية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مواضيع الاصلاح الضريبي ، الجمركي ، النقدي، الاداري والتشريعي والتي تعتبر حجر عثرة امام استجابة القطاع الخاص للقيام بدوره المطلوب ولكونه مغيبا عما في جعبة الحكومة من اجراءات وسياسات مستقبلية غير واضحة ، وفي هذا المجال تؤكد اللجنة على ضرورة تقديم الحكومة لحزمة الاصلاحات المطلوبة وبشكل متكامل وشمولي ومتزامن ليستطيع معها الاقتصاد الوطني والمستثمر المحلي والاجنبي التكيف والاستجابة والتخطيط طويل الامد .

رابعا : مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية الحالية ١٩٩٤ :

تضمن تاريخ اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ (٢٨) توصية اقرها المجلس الكريم وقد تابعت اللجنة خلال هذا العام ما قامت الحكومة بتنفيذه من هذه التوصيات حيث تبين انه لم يتم التعامل مع اغلبية هذه التوصيات بما يلبي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة كما وان الحكومة لم تقم باشراك السادة النواب في مشاريع موازنات مناطقهم بالاضافة الى انها لم تقم بتقديم حزمة القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار والاصلاح الضريبي والقوانين الحديثة التي تحد من البيروقراطية والروتين ، وتحسين الاجراءات والحوافز وخاصة قانون الجمارك وقانون مؤسسة المناطق الحرة والاراضي والمساحة وقانون ضريبة الدخل الذي يعتبر مكملا لقانون تشجيع الاستثمار وقانون مؤسسة المدن الصناعية التي وعدت بتقديمها خلال عام ١٩٩٤ .

خامسا : مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥

أ) الايـــرادات

- لدى استعراض بنود الايرادات كما هي مبينة في مشروع قانون الموازنة العامة تبين ان اعادة تقدير ارباح البنك المركزي لعام ١٩٩٤ قد انخفضت من (٣٧) مليون دينار كمقدر الى (١٩) مليون دينار كاعادة تقدير ، كما انخفضت من (٤٥) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٣ الى (٤ر٣٠) مليون دينار كفعلي ، وتطلب اللجنة اجراء التدقيق في هذا الموضوع وتقديم تقرير مالي مفصل من مدقق الحسابات الخارجي لبيان الاسباب الفعلية لهذا التراجع المستمر في الايرادات المحولة من البنك المركزي . واطلاع اللجنة على السياسة الاستثمارية لمحفظة البنك من العملات الاجنبية والاستثمارات الاخرى .
- بالرغم من تعهد الحكومة اعادة فرق رفع اسعار المياه الى المزارعين الا ان اللجنة قد لاحظت ان تقدير الايرادات المتوقعة لعام ١٩٩٥ من اثمان مياه قناة الملك عبدالله قد ارتفعت من (٩٠٠) الف دينار الى (٢ر٢) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣ر١) مليون دينار الامر الذي يحتاج الى توضيح من الحكومة .
- واما بالنسبة لاثمان الغاز الطبيعي ، فلا يسع اللجنة الا ان تنوه بالزيادة الكبيرة في ايرادات هذا البند والتي قفزت من (٤) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٤ الى (٥ر١١) مليون دينار كاعادة تقدير ، والى (٥ر٩) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٥ ، الامر الذي يتطلب من الحكومة ايلاء هذا المصدر من الايرادات اهمية خاصة واستغلاله بشكل امثل مع التأكيد على ضرورة التوسع في التنقيب عن الغاز والبترول .
- واما بالنسبة للايرادات المتوقعة من رسوم المحاكم النظامية لعام ١٩٩٥ والمقدرة بمبلغ (١٣) مليون

دينار ، ناجمة وبشكل رئيسي عن تعديل نظام رسوم المحاكم النظامية ، الا ان اللجنة ترى ومن خلال مناقشات مجلسكم الكريم ، ان هذا التعديل تشوبه شائبة دستورية ، وفي حال ثبات عدم دستورية مثل هذا التعديل ، فان هذا سيعني بالتأكيد انخفاض ايرادات هذا البند بمبلغ (٧) مليون دينار .

اما بالنسبة لباقي بنود الايرادات المحلية ، فقد جاء تقديرها لعام ١٩٩٥ متسما بالواقعية علما بأن حجم الايرادات قدر بمبلغ (١٤٥٩) مليون دينار منها (٥٩) مليون دينار تمثل اقساط قروض مستردة وبذلك تكون نسبة الزيادة المقدرة عن عام ١٩٩٤ حوالي ١٠٪ ، ومما يجدر ذكره هنا ان نسبة تغطية هذه الايرادات لعام ١٩٩٥ ستكون بحدود ٢ر٨٧٪ من النفقات الكلية مقارنة مع ٢ر٩٢٪ لعام ١٩٩٤ الامر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين هذه النسبة تمشيا مع سياسة الاعتماد على الذات .

ب) النفقـــات

- لدى دراسة النفقات المقدرة لعام ١٩٩٥ تبين للجنة ان نسبة الزيادة في النفقات الجارية بلغت حوالي ١٠٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤ وقد نجمت هذه الزيادة عن المخصصات المرصودة لتغطية الزيادة التي اقرت الموظفين والعسكريين والمتقاعدين اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ولتحسين اوضاع المعلمين . في حين بلغت الزيادة في النفقات الرأسمالية حوالي ٣٩٪ وهي نسبة مرتفعة وفي الاتجاه الصحيح وفي هذا المجال ترى اللجنة اجراء التعديلات التالية :
- مضاعفة المخصصات المرصودة لاغاثة النازحين وذلك من خلال اجراء بعض التعديلات في مخصصات وزارة المالية لسنة ١٩٩٥ .
- نقل مخصصات البعثات العلمية من فصل وزارة المالية الى فصل وزارة التعليم العالي باعتبارها صاحبة الاختصاص .
- تخصيص ما نسبته ١٪ - ٢٪ من النفقات الرأسمالية لصيانة البنية التحتية ومرافق الدولة وادامة خدمتها لما لذلك من اهمية كبرى في المحافظة على المال العام .

ج) عجز الموازنة

جاء في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ ان العجز المقدر هو (٥٠) مليون دينار وترى اللجنة ان العجز الحقيقي يزيد على هذا الرقم بشكل كبير اذا ما اخذ بعين الاعتبار تسديد القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٢٤٤) مليون دينار وبذلك يكون العجز الحقيقي المقدر لعام ١٩٩٥ هو (٢٩٤) مليون دينار وفي حال استبعاد المنح والمساعدات من الايرادات العامة يصبح حجم العجز (٤٥٩) مليون دينار وهذا يتطلب التأكيد على الحكومة العمل على تخفيض حجم هذا العجز باتخاذ

الاجراءات اللازمة لزيادة الايرادات المحلية وتحسين وسائل جبايتها وترشيد الانفاق الحكومي غير المبرر .

سادسا : المستوى العام للاسعار

ترى اللجنة ان تضع بين ايديكم حقيقة ليست غائبة عن ادراك مجلسكم الكريم ، والتي اصبحت هاجسا لشعبنا وهي الارتفاع المتواصل في الاسعار لمعظم السلع والخدمات والتي اصبحت مشكلة رئيسة ، الى جانب البطالة الامر الذي ادى الى عدم امكانية الكثير من الاسر الاردنية تلبية مطالبهم المعيشية الاساسية .

ترى اللجنة ان مثل هذا الامر يحتاج الى دراسة جادة ، وعقد جلسات خاصة لمجلسكم الكريم لمناقشة هذا الموضوع من حيث تناسب الدخل مع مستوى المعيشة ، علما بان ما خصص من زيادات خلال عام ١٩٩٤ لموظفي القطاع العام والقوات المسلحة وبقية موظفي الدولة لا يغطي الا الجزء اليسير من الارتفاعات المستمرة في الاسعار .

توصي اللجنة ان تقوم دائرة الاحصاءات العامة باجراء الدراسات الميدانية اللازمة لبيان تأثير ارتفاع الاسعار على مختلف فئات المجتمع الاردني خاصة اصحاب الدخول المحدودة ، لتشمل كافة القياسات المعيشية لجميع السلع والخدمات .

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

ان اللجنة وعلى ضوء دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ وخطاب الحكومة ومناقشة اصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين في الوزارات والدوائر الحكومية كل في مجال اختصاصه تتقدم لمجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

وزارة المالية

١) التوصية بتقديم الموازنة السنوية للحكومة بموعد أقصاه ١١/١٥ من كل عام .

٢) تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى على الحافلات ووسائط النقل العام بما في ذلك الشاحنات وسيارات الاجرة وتلك المستخدمة من قبل المزارعين والمقاولين وذلك لاهمية تحسين اداء النقل وتخفيض الكلفة على القطاعات المنتجة .

٣) مضاعفة قيمة الاعفاءات الجمركية لكل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية دعماً للعاملين في الجهازين المدني والعسكري .

٤) العمل على تحسين اوضاع المتقاعدين المحالين على التقاعد الذين لم يستفيدوا من التعديلات التي اقرت مؤخرا على قانوني التقاعد المدني والعسكري ، وفي هذا المجال تثمن اللجنة التوجيهات

الملكية السامية التي هدفت الى تحسين اوضاع الموظفين الذين سيحالون على التقاعد .

٥) على الرغم من التزام الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة في اثناء كل دورة عادية لمجلس النواب ، فأننا نوصي ونؤكد على ان تقدم الحكومة تلك الموازنات وفق برنامج موضوعي وزمني محدد ، ليتم اطلاع المجلس وموافقته على ذلك .

وزارة التخطيط

٦) التأكيد على وزارة التخطيط بتوجيه التمويل الى المشاريع المنتجة والهادفة لبناء اقتصاد وطني قوي وضمن اولويات المجتمع الاردني .

٧) عدم قبول اية شروط تمويلية ترجح مصالح الجهات الاجنبية على حساب مصالح الشركات الوطنية .

٨) قيام الاجهزة الاقتصادية والفنية التابعة لوزارة التخطيط لاجراء مسح ميداني (اقتصادي واجتماعي) شامل لكل المحافظات ومناطق المملكة للوقوف على حقيقة الامكانات المادية والطبيعية والبشرية ومدى توفر البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك توجيه وتشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والانتاجية المكثفة للعمالة بما يتلاءم وطبيعة وامكانات كل منطقة على حدة. على ان تقدم الحكومة الحوافز المالية والتسهيلات المختلفة لرأس المال الوطني شريطة ان تستخدم العمالة المحلية في هذه المشاريع ، وهذا يدفعنا الى دعوة المسؤولين للوقوف ميدانيا على واقع المحافظات والمناطق كافة . كما وتولي المحافظات والمناطق الاقل حظا في التنمية اهمية خاصة ، بما في ذلك ضواحي العاصمة عمان والمحافظات الجديدة .

وزارة الاشغال العامة

لاحظت اللجنة ان المخصصات المرصودة لمشاريع هذه الوزارة موزعة بشكل واسع وبمبالغ متواضعة مما يؤدي الى التأخر في انجاز هذه المشاريع وعليه توصي اللجنة بما يلي :

٩) ضرورة تحديد اولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لاتمام هذه المشاريع بزمن قياسي وخصوصا مشاريع المناطق السياحية والانتاجية واجراء المناقلات المالية اللازمة لتحقيق ذلك ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر طريق عمان / مادبا والطريق الدائري شرق عمان .

١٠) دعم قطاع الانشاءات الوطني لاعادة بنائه وتأهيله ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية للوطن.

١١) توصي اللجنة بأن تقوم الوزارة بتخصيص نسبة ثابتة من قيمة المشاريع القروية والزراعية لعمال المياومة ، حتى لا تتآكل مخصصات المشاريع ، والالتزام بهذه النسبة .

وزارة المياه والري

لاحظت اللجنة ان هذه الوزارة لم تقم بانفاق جميع المخصصات الرأسمالية المرصودة لها هذا العام وعليه توصي اللجنة بما يلي :

١٢) دعم الجهاز الاداري والفني بكفاءات علمية وادارية ليتسنى سرعة البت في العطاءات واحالتها ومراقبة تنفيذها .

١٣) الحد من الروتين والبيروقراطية والتداخل بين هذه الوزارة ووزارة التخطيط وايجاد الوسائل الادارية الفاعلة لتحسين تحصيل الاموال المستحقة ووقف مظاهر التسيب وتخفيض نسبة الفاقد والحد من استخدام المياه بدون مقابل في مختلف مناطق المملكة .

١٤) ايلاء السدود العناية لتنمية المناطق الشفاغورية كالموجب والوالة والبحاث ووادي بني حماد وسيل الكرك ووادي بني حماد ووادي شظيم دعما للانتاج الزراعي .

وزارة الزراعة

تثمن اللجنة الجهود الحكومية في مجال دعم مؤسسة الاقراض الزراعي واتحاد المزارعين وشركة تجهيز الدواجن واعفاء المزارعين من فوائد قروضهم وكذلك في مجال زيادة اسعار شراء الحبوب البلدية المنتجة محليا ، وتوصي اللجنة بما يلي :

١٥) التأكيد على ضرورة الفصل بين عمليتي الانتاج الزراعي من جهة وعمليات التسويق بمراحله المختلفة والتصنيع من جهة اخرى . وأن تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة ، بمساهمة بعض المؤسسات الحكومية ، بحيث تقوم هذه الشركة بابرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء احتياجات السوق المحلي والتصدير ، وتوفير مدخلات العملية الانتاجية بأفضل النوعيات وباكلاف مناسبة ، ومن ثم استلام الناتج من باب المزرعة ، والقيام بعمليات التصنيف والتدريج والتوضيب للسوق المحلي وللتصنيع في مرحلتيه (الاولى والثانية) وللتصدير ، بأقصر الطرق وذلك لتأمين الربحية المناسبة والمستقرة للمزارع وتقديم السلع الزراعية للمواطن بأسعار مناسبة .

١٦) احياء مشروع بنك العبوات الزراعية بما يمكن من تخفيض الاعباء المادية على المنتجين .

١٧) الاسراع في نقل قروض البنك التعاوني والمنظمة التعاونية الى مؤسسة الاقراض الزراعي واعفاء اصحابها من الفوائد وفق الاسس المعتمدة لاعفاء فوائد المزارعين .

١٨) تصويب الاوضاع المالية والادارية للمنظمة التعاونية والاستفادة من موجودات مشاريعها بما يضمن المحافظة على المال العام ، وكذلك العمل على تشجيع النشاط التسويقي التعاوني .

وزارة الصناعة والتجارة

١٩) ضرورة تقديم مشروع قانون لتشجيع الاستثمار بصورة قادرة على متطلبات المرحلة القادمة لتقديم الأردن كدولة حديثة جاذبة وحاضنة للاستثمار على ان يقدم هذا المشروع قبل نهاية شهر كانون الثاني من العام القادم .

٢٠) دعم دائرة تشجيع الاستثمار والنافذة الاستثمارية باعطائهما الصلاحيات الواسعة لاتخاذ القرار السريع والغاء الحلقات البيروقراطية وتخويل مفوضي الوزارات والدوائر الاخرى في النافذة الاستثمارية سلطة اتخاذ القرار للتسهيل على المستثمرين .

٢١) وضع الحوافز الكافية لتوجيه ودعم الاستثمار في المناطق الاقل نموا في المملكة وتوجيه راس المال للانتاج في هذه المناطق .

٢٢) تقديم مشروع قانون الشركات المحدث الى المجلس في النصف الاول من العام ١٩٩٥ .

٢٣) دعم دائرة المواصفات والمقاييس وتفعيل دورها خاصة بعد اصدار قانونها .

٢٤) ضرورة استكمال اقامة معرض عمان الدولي وازالة كافة العراقيل التي تحول دون تلك لاهمية هذا المعرض في ترويج المنتجات الاردنية باسلوب حضاري واطلاع المنتج والمستهلك الاردني على خبرات ومنتجات الدول الاخرى علما بأن الاسباب التي قدمتها هذه الوزارة لعدم استكمال المشروع هي اسباب غير مقنعة ويمكن تجاوزها بسهولة .

٢٥) على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة ومعالجة اوضاع الشركات المتعثرة والتي تثمنها اللجنة الا انه من الضروري ان يتم التعامل مع الحلول المطروحة لمعالجة اوضاع هذه الشركات وفق مصلحة الوطن والمواطن لا على حساب مسايرة مواقع القوى في هــذه الشركات .

٢٦) اعادة النظر في عقود الامتياز الممنوحة لمجموعة من الشركات الاردنية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة وبما يضمن زيادة الانتاج وكفاءة الاداء ورفع مستوى الخدمة ونوعية الانتاج وفتح باب المنافسة الحرة الشريفة لكامل الاستثمارات الوطنية .

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

٢٧) توصي اللجنة بضرورة انشاء شركة نفط وطنية تكون مملوكة للحكومة تتولى التنقيب عن النفط وحفر الآبار وانتاج الغاز وبحيث يتم منحها حق امتياز التنقيب في مواقع محددة في المملكة وخاصة في حقل الريشة .

٢٨) ان تولي الحكومة اهمية خاصة لاعادة تنظيم العلاقة مع شركة مصفاة البترول الاردنية بما يضمن رفع كفاءة اداء جهازها الاداري وتحسين مستوى الانتاج الفني للمشتقات النفطية المختلفة وزيادة

قدرة التخزين في مختلف محافظات المملكة وتأمين احتياجات المواطنين من المحروقات في اماكن تواجدهم وبالوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة تمشيا مع عقد الامتياز مع اعادة النظر في هذا العقد بما يضمن قيام الشركة باعمالها وفق الاسس التجارية المعتمدة .

وزارة البريد والاتصالات

٢٩) تنوه اللجنة الى ارتفاع كلفة خدمة الاتصالات الهاتفية على المواطنين وتدعو الى تطبيق العدالة في توزيع الهواتف وأجور المكالمات في المنطقة الواحدة وحصر تركيب الهواتف مقابل مضاعفة الرسوم في اضيق نطاق ممكن . وان تعطى الأولوية والتوسعات المستقبلية للمناطق التي تفتقر الى الخدمة الهاتفية .

٣٠) اعادة النظر في كلفة الاشتراك واجور المكالمات الهاتفية في الريف والبادية بشكل يتناسب والتكاليف الحقيقية وبما يضمن حسن توزيع مكاسب التنمية .

٣١) ايجاد وسائل فنية حديثة لمحاربة القرصنة والمنافسة الدولية في حقل الاتصالات وذلك بتقديم خدمات متميزة واسعار منافسة وتخفيض اجور المكالمات الهاتفية في الاعياد والمناسبات الدينية والوطنية وفي الفترة المسائية .

وزارة الخارجية

٣٢) بعد ان استمعت اللجنة لشرح مفصل عن اوضاع السفارات الاردنية في الخارج ، توصي بايلاء سفاراتنا في الخارج العناية الكافية ، باختيار العناصر التي تمثل وجه الاردن الحضاري وتخدم المصالح الوطنية وتعمل على توثيق وتعميق علاقات المملكة مع الدول ، وكذلك تجهيزها وتأمين مبان تليق بمكانة الاردن .

وزارة الصحة

٣٣) دعم القطاع الصحي بالتوسع وتحسين اوضاع المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية القائمة ، ورفدها بالكفاءات الطبية والتمريضية اللازمة ، وخاصة في المناطق الريفية والبادية والأغوار .

وزارة الاعلام

٣٤) دعم القناة الفضائية العربية الاردنية باعتبارها نافذة الاردن على العالم الخارجي والعمل على تحسين برامجها من خلال زيادة مخصصاتها .

٣٥) دعم وكالة الانباء الاردنية ، بترا ، لاعادة فتح مكاتبها الاعلامية في الخارج وفتح مكاتب جديدة ، لتقديم صورة الاردن الحلية من خلال ما تقدمه هذه المكاتب من أخبار وتقارير .

وزارة السياحة والآثار

٣٦) تطوير التعليم والتدريب الفندقي وتوسيع نشاطه وايجاد الحوافز المناسبة لحفز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال .

٣٧) وضع الكلية الفندقية تحت اشراف وزارة السياحة والآثار وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك .

٣٨) انهاء المخططات اللازمة للمواقع السياحية الهامة في الاردن وايجاد التمويل اللازم لتزويدها بجميع الخدمات والبنية التحتية وخصوصا منطقة الشاطيء الجنوبي لمدينة العقبة وشاطيء البحر الميت ومنطقة البتراء ووادي موسى . ووضع خطة وطنية شاملة لاستعمالات الاراضي الحكومية في هذه المناطق من خلال بيعها او تأجيرها بما يتفق والمصلحة الوطنية ويؤمن العدالة بين الجميع واتاحة الفرصة للاستثمار المحلي ليأخذ الدور الريادي في ذلك .

وزارة التعليم العالي

٣٩) تحويل كليات المجتمع التي تسهم في زيادة البطالة بواقعها الراهن الى كليات مهنية ترفد سوق العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة ، وتوجيه البعثات الحكومية الى هذه الكليات ، لحفز الشباب نحو التعليم المهني .

٤٠) دعم الجامعات الاردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة على مستوى رفيع ، وتحسين مناهجها التعليمية ، وتوسيع طاقاتها الاستيعابية مع ابلاء اهمية خاصة لجامعة مؤتة، وآل البيت لخصوصيتهما وعدم اكتمال بنيتهما التحتية .

٤١) تأمين المخصصات اللازمة لايفاد بعثات علمية في اختصاصات فنية وادارية متقدمة الى جامعات متميزة لاعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة .

٤٢) في ضوء مراجعة اللجنة لواقع الجامعات الاهلية ومخرجاتها ، تجد ان نوعية اختصاصات خريجيها لا تنسجم ومتطلبات التنمية . لذا توصي اللجنة بعدم اعطاء تراخيص جديدة لجامعات اهلية ذات مناهج تقليدية ، لا تخدم متطلبات الاقتصاد الوطني باستثناء التراخيص للجامعات التي تعتمد مناهج وتخصصات متميزة ، واساتذة مختصين من سوية عالية لتلبية احتياجات الوطن المستقبلية .

المناطق الحـرة

٤٣) توصي اللجنة بان تقوم الحكومة في ضوء الدراسات المتوفرة لديها باتخاذ القرار المناسب لتحويل منطقة اقليم العقبة الى منطقة حرة بكاملها نظرا لطبيعتها الجغرافية المتميزة وتشجيعاً للاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية والسياحية لتمكين الاردن من منافسة الدول المجاورة

في هذا المجال ولما لذلك من اهمية كبيرة في استيعاب القوى البشرية العاملة لى ان يتم ذلك خلال الربع الاول من عام ١٩٩٥ .

مؤسسة التدريب المهني

٤٤) تكثيف الجهود الحكومية في مجال التدريب المهني والتوسع في تطوير وفتح مراكز جديدة مجهزة بالاجهزة والمدربين الاكفياء في مختلف مناطق المملكة بهدف توفير الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لمتطلبات الطموحات الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي بما يحقق ارتياد مجالات عمل العمالة الوافدة ، بحيث يكون في كل محافظة مركز تدريب على الاقل ، من خلال خطة زمنية واقعية .

البحث العلمي

٤٥) ايلاء البحث العلمي الدعم المالي اللازم بما يتواءم واحتياجات المملكة من ابحاث ودراسات وخاصة في مجالات الصناعة والزراعة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها واعطاء ذلك الاهمية اللازمة عند صياغة مشروع قانون ضريبة الدخل وبحيث تحدد فيه نسبة معقولة لهذه الغاية مع التركيز على تفعيل وتوجيه دراسات وابحاث المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا على المواضيع والقضايا الوطنية .

المؤسسة الاردنية للاستثمار

٤٦) توصي اللجنة بأن تقوم الحكومة ومن خلال المؤسسة الاردنية للاستثمار بتوجيه بعض استثماراتها نحو اقامة مبان حكومية في مختلف مناطق المملكة ، اضافة الى دعم مشروع الاسكان الوطني للموظفين ، وتأمين التمويل اللازم من خلال بيع بعض استثماراتها واستغلال الموارد لتمويل المباني الحكومية والاسكان الوطني .

التعويضـــــات

٤٧) توصي اللجنة ان تولي الحكومة اهمية خاصة لتحصيل التعويضات المستحقة سواء للحكومة ومؤسساتها او للمواطنين الناجمة عن احداث حرب الخليج وذلك من خلال المتابعة الحثيثة مع الجهات المعنية اسوة بالدول الاخرى التي حصلت على تعويضاتها .

صندوق المعونة الوطنية

٤٨) توصي اللجنة بضرورة رصد المخصصات الكافية لتغطية احتياجات ابنائنا الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع مع ضرورة اجراء الدراسات الموضوعية لتوزيع هذا الدعم على مستحقيه في مختلف مناطق المملكة وفق اسس عادلة .

صندوق التنمية والتشغيل

٤٩) تسهيل اجراءات حصول المواطنين على قروض الصندوق للمشاريع الفردية والاعلام الكافي لتوعية المواطنين بأهداف الصندوق وغاياته .

البنك المركزي الاردني

٥٠) تؤكد اللجنة على قرارات مجلس النواب السابقة بضرورة اخضاع البنك المركزي لمراقبة ديوان المحاسبة تنفيذا لقانون ديوان المحاسبة ونص المادة (١١٩) من الدستور الاردني . حتى لو استدعى الامر اجراء تعديلات قانونية لتنفيذ ذلك ، وذلك بمراقبة النفقات الادارية والمشتريات والعطاءات .

الملكية الاردنية

٥١) تثمن اللجنة الخطوات الحكومية الداعمة لبناء المؤسسية في الملكية الاردنية واستكمال الاجراءات اللازمة لتحويلها الى شركة تعمل على اسس تجارية ورفع رأسمالها مع التأكيد على ضرورة دعمها لتحسين خدماتها وتوسيع وتحديث اسطولها لتأخذ دورها الريادي في المنطقة .

مؤسسة الضمان الاجتماعي

٥٢) نظرا لتوفر السيولة النقدية لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي ولأهمية مواجهة الالتزامات المستقبلية توصي اللجنة بأن تبادر المؤسسة لتأسيس بنك استثماري تابع لها ورفده بالكفاءات الاقتصادية والمالية القادرة على تقييم المشاريع ودراستها وادارتها وذلك ليتم من خلاله توظيف اموال المؤسسة واستثمارها بما يؤدي الى تحقيق عائد جيد والمحافظة على رؤوس الاموال المستثمرة بما يؤدي الى تحقيق عائد جيد والمحافظة على رؤوس الاموال المستثمرة بما يكفل مواجهة هذه الالتزامات ولاستكمال برنامج الضمان الاجتماعي الوارد في قانون المؤسسة لحماية حقوق المواطنين ومستقبلهم .

٥٣) توصي اللجنة بضرورة اعادة النظر برواتب الحد الادنى التي يتقاضاها المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي ، لمقابلة متطلبات الحياة المتزايدة ، ويحفظ الحياة الكريمة لهم .

٥٤) اجراء دراسة جادة لتغطية المشتركين بالضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي ، وذلك للذين لا يشملهم التأمين الصحي ضمن المؤسسات التي يعملون بها .

وزارة التنمية الادارية

٥٥) تؤكد اللجنة على التوصيات السابقة المتعلقة بتطوير الجهاز الاداري وتحديثه ومحاربة المحسوبية والروتين" والترهل ورفد الاجهزة الحكومية بالكفاءات والقدرات والخبرات العلمية والادارية

اللازمة والمحافظة على ما هو موجود منها من خلال تعديل نظام العلاوات ليشمل هذه الفئة وخصوصا حملة الشهادات العلمية .

٥٦) ايلاء القيادات الادارية في الجهاز المدني العناية اللازمة باستقدام الكفاءات القادرة للتعامل مع متطلبات المرحلة القادمة وتأمين البدلات المالية اللازمة لهذه القيادات لتتلائم ومواقعهم القيادية ومسؤولياتهم .

توصيات اخرى

٥٧) توصي اللجنة بالغاء التبرعات المدرسية وحصرها بالطلبة المقتدرين .

٥٨) دعم القوات المسلحة ، مصدر الاعتزاز الوطني الاردني ، سياج الوطن ، وضمانة أمنه وحماية مشروعه القومي ، ورفدها بكل الاحتياجات الفنية والتقنية لتتمكن من القيام بواجباتها على أتم وجه .

٥٩) دعم جهاز الامن العام بزيادة كوادره وتأهيله وتحديث تجهيزاته بما يمكنه من الحفاظ على الاستقرار بما يضمن سرعة مكافحة الجريمة ، باعتباره القاعدة الاساسية للتنمية والتقدم .

٦٠) دعم جهاز الدفاع المدني وتحديث تجهيزاته ليواكب متطلبات التنمية والسلامة العامة .

٦١) ضرورة وضع الدراسات الهادفة لايجاد الاسلوب الناجح في التعامل مع احتياجات المواطنين غير المشمولين بالتأمين الصحي وزيادة المخصصات اللازمة لتحقيق ذلك .

٦٢) التأكيد المستمر على الترابط بين اقتصادنا ، وأخوتنا ابناء الشعب الفلسطيني غرب النهر انطلاقاً من خلفية العلاقات الاخوية والتاريخية المتميزة بين افراد الاسرة الواحدة لتحسين العلاقات بما ينسجم مع متطلبات المرحلة التي نعيشها لترتقي الى مستوى المهمات القوميـة الملقاة على عاتقنا .

٦٣) العمل على تقوية التواصل للعلاقات الاردنية / العربية والاسلامية ، في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

٦٤) ان اللجنة وهي تثمن الجهود الحكومية في دعم جهاز القضاء وتحسين اوضاع العاملين فيه توصي ايلاء كبار القضاة العناية اللازمة لتمكينهم من اداء واجبهم الوطني في مناخ مناسب .

٦٥) ترى اللجنة ولاعتبارات تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذ كافة مشاريع الباب الثاني . حيث ان ذلك سيحسن من وضع الاقتصاد الوطني ويرفد الخزينة بموارد جديدة ويخدم التوجهات الوطنية في الحد من مشكلة البطالة .

٦٦) توصي اللجنة دراسة اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين بهدف تحسين مستوى معيشتهم من خلال :

أ) تنفيذ برنامج الاسكان الوطني .

ب) تحسين مداخيلهم لرفع مستوى معيشتهم ولتمكينهم من مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة، وذلك بمضاعفة الزيادة السنوية للموظف حسب نظام الخدمة المدنية واجراء التعديلات اللازمة على سلم الرواتب .

ج) من خلال ما ورد في التوصية (٣) المذكورة سابقا تحت وزارة المالية .

٦٧) لغايات سرعة الانجاز ومحاربة البيروقراطية فأن اللجنة توصي بأهمية تحديث وتطوير اساليب عمل ديوان المحاسبة ودائرة اللوازم ، بما لا يعيق عمل الوزارات والمؤسسات العامة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نود ان نؤكد هنا على ضرورة التعاون والتنسيق فيما بين جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمواطنين كل في موقعه ، مع تكاتف الجهود الوطنية كافة لما فيه رفعة هذا البلد وعلو شأنه ورخائه ، وبما يحقق طموحات القيادة والمواطنين في بناء الوطن الامثل . كما ان المرحلة المقبلة هي ولا شك مرحلة التحديات الكبيرة التي تتطلب جهد وفكر وعمل جميع ابناء هذا الوطن لنكون جديرين به ولنكون ابناءه المخلصين نفكر بمستقبلنا الواعد لا بحاضرنا فقط ، وبما نقدم لهذا البلد لا بما نكسب منه .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء الدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، فاننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ مع الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير ، والتزام الحكومة بقبولها .

وترى اللجنة ان يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم على الجهود الدؤوبة والمبذولة في كافة المجالات الدولية للارتقاء بالمملكة وللنهوض بها الى ارفع المستويات وكذلك لجهوده الحثيثة وتوجيهاته الكريمة المستمرة لتحسين اوضاع ابناء الاسرة الاردنية بشكل عام والعاملين في المؤسسة التربوية والعسكرية والمدنية بشكل خاص . والشكر الموصول الى صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم الذي يولي جل اهتمامه لتدعيم بناء الاقتصاد وتصويب مساره وتعميم مكاسب التنمية الشاملة .